مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ISSN: 2335-1039
المجلد:09 العدد: 05 السنة 2020 ص 103 - 120

تاريخ الإرسال:2019/05/16 تاريخ القبول: 2020/08/20

دراسة استقرائية لتجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا

(An inductive study of the experiences of some Arab countries in investing in Africa)

أ.د الهام يحياوي[*1]، ط.د نسرين اسماعيل[2]

[1]جامعة باتنة 1 (الجزائر)، y.ilhem@yahoo.fr

[2]جامعة بسكرة (الجزائر)، smailnsrn@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجارب بعض الدول العربية في الاستثمار بإفريقيا من خلال تحليل وضع الاقتصاد في إفريقيا ومحاولة توضيح فرص الاستثمار فيها ودراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا.

وتوصلت الدراسة إلى أن إفريقيا تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات أهمها:

– في القطاع الزراعي: تملك إفريقيا نسبة معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر الموارد المائية؛

– تتوفر بعض الدول الإفريقية على المعادن الثمينة؛

– ضعف قطاع البنية الأساسية خاصة قلة الطرق المعبدة.

بناء على هذه النتائج الأساسية، تم تقديم مجموعة من التوصيات متضمنة في متن الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، إفريقيا، بعض الدول العربية.

Abstract :

This study aims at reviewing the experiences of some Arab countries in investing in Africa by analyzing the state of the economy in Africa and trying to clarify the investment opportunities and studying the investments of some Arab countries in Africa.

The study concluded that Africa possesses the elements of investment in various fields, the most important of which are:

*المؤلف المرسل

- In the agricultural sector: Africa has a significant proportion of arable land with the availability of water resources;
- Some African countries are available on precious metals;
- The weakness of the infrastructure sector, especially the lack of paved roads.

Based on these core findings, a range of recommendations were presented including the study.

Key Words: Investment, Africa, Some Arab Countries.

المقدمة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي منذ الثمانينات جملة من التغيرات أهمها: انهيار النظام الاشتراكي، الانتقال نحو اقتصاديات السوق الحرة، تصاعد أزمة المديونية الخارجية ودخول معظم الدول النامية في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمعالجة أوضاعها الاقتصادية في إطار قواعد وقوانين صارمة كبيرة في التعامل.

وتزامن هذا الواقع مع بروز مؤشرات تدهور أسعار المواد الأولية ومنها البترول، الأمر الذي كشف الغطاء عن العجز الذي تعاني منه الدول النامية، مما دفع بهذه الأخيرة إلى فتح أسواقها وإزالة مختلف القيود على الاستثمار والاهتمام بالزيادات المتتالية للتجارة الدولية.

يمثل الاستثمار أحد أهم المواضيع التي شاع تناولها في الأزمنة السابقة والتي مازالت حديث الساعة، إذ لاقت اهتمام العديد من دول العالم، نظرا لدوره الكبير في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار، حيث يساهم في قيام المؤسسات الإنتاجية والخدمية وغيرها من التكوينات الرأسمالية الأخرى. في مثل هذا السياق، شهد الاقتصاد الإفريقي محاولات من أجل مواجهة أعباء التنمية والتحرك نحو تحقيق تكامل إقليمي اقتصادي مع الدول العربية، خاصة وأن إفريقيا صاحبة ثاني أكبر بساط أخضر في العالم وتمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، فقد وفرت كل الإمكانيات بهدف تشجيع أكبر الدول العالمية والعربية خاصة على الاستثمار في أراضيها، سواء من حيث تهيئة الظروف المناسبة كإلغاء الحواجز الجمركية وتسهيل مختلف الإجراءات الإدارية، التي تؤدي إلى زيادة إقبال المستثمرين عليها، وتقليل التكاليف من جهة لتأسيس أنشطة الأعمال فيها.

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح إشكالية الدراسة كالآتي:

ماهي فرص الاستثمار بإفريقيا وأهم الاستثمارات لبعض الدول العربية فيها؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تحليل وضع الاقتصاد في إفريقيا ومحاولة توضيح فرص الاستثمار فيها ودراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا. وهذا للتمكن من تحديد إمكانية الاستفادة لبعض الدول النامية خاصة الجزائر من فرصة التوجه نحو إفريقيا من خلال إتباع سياسات اقتصادية هادفة لتعبئة رؤوس الأموال، وباعتبار أن الاستثمار كأحد الآليات الرئيسية في السياسة الاقتصادية، لأنه يلعب دورا مهما في تحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث يعتبر المحور الأول مدخلا لمعالجة واقع الاقتصاد في إفريقيا، ليأتي المحور الثاني لتوضيح فرص الاستثمار في إفريقيا، والمحور الثالث فيتضمن دراسة الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا.

1- واقع الاقتصاد في إفريقيا

سيتم تناول واقع الاقتصاد في إفريقيا من خلال النمو الاقتصادي الإفريقي، التحليل المالي والواقع التجاري في إفريقيا.[1]

1-1 النمو الاقتصادي في إفريقيا

يرتكز الأداء الاقتصادي في إفريقيا مثله مثل باقي البلدان على جملة من المؤشرات المعقدة تشمل: مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي وتوقعات معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تباين معدلات التضخم، تغطية الواردات ونسبة المديونية الخارجية، تحليل ميزان المدفوعات وحجم سكان البلد وغيرها.[2] وتشير التقديرات الأولية عن ارتفاع الأداء الاقتصادي الإفريقي عام 2017م مقارنة بالعام السابق، حيث بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 2.2% في عام 2016م ليصل إلى نسبة 3.6% في عام 2017م، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.1% في عامي

2018م و2019م. وقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى تحسين الظروف الاقتصادية الإفريقية أهمها: الانتعاش في أسعار السلع الأساسية، الطلب المحلي المستمر والتحسينات المحققة في الإنتاج الزراعي.

ولم يكن نمو الدول الإفريقية في عام 2017م بالقدر الذي يعوض تراجع معدل النمو المتوسط العالمي في عام 2016م بنسبة 3.9%، بسبب وجود تفاوت في معدل النمو السكاني في الدول الإفريقية، مما انعكس على نصيب الفرد من النمو وهو أقل من معدل النمو المتوسط العالمي.

في مثل هذا السياق، قد تباين مؤشر نصيب الفرد من الدخل فيما بين الدول الإفريقية في عام 2017م، فنجد مثلا في شمال إفريقيا باستثناء ليبيا أن نصيب الفرد من الدخل يتراوح بنسبة 1.8%، في حين أن بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ارتفع نصيب الفرد من الدخل فيها بنسبة 1.1% مقارنة بعام 2016م، أما نيجيريا فحسب إحصائيات بنك التنمية الإفريقي وصندوق النقد الدولي تراوح نصيب الفرد من الدخل الإجمالي 1.7% ، ولكن بسبب الانكماش تراجع إلى نسبة 0.6% في عام 2018م.

وتزامن هذا الوضع مع ارتفاع حاد لمتوسط معدل التضخم في إفريقيا من نسبة 3.6% في عام 2015م إلى 5.4% في عام 2016م، كما عرف ارتفاع محسوس إلى ما يقارب نسبة 10% في شرق إفريقيا لاسيما كينيا في عام 2017م نتيجة الارتفاع المتزامن لأسعار المواد الغذائية ويتوقع المحللون تباطؤ المعدل في عامي 2018م و2019م على التوالي. وقد شهدت البلدان الإفريقية المصدرة للنفط عاما صعبا في 2017م مع ارتفاع التضخم إلى 18.3% بسبب زيادة أسعار الصرف واتساع احتياجات التمويل والعجز المالي، في حين استفادت البلدان الإفريقية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التضخم قليلا من 6% في عام 2016م إلى 5.7% في عام 2017م.

2-1 التحليل المالي لإفريقيا

تمثل مديونية البلدان الإفريقية عبئا كبيرا على اقتصادياتها، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة في السنوات الأخيرة، إذ لا تزال الدول الإفريقية تعاني من القيود المفروضة على الميزانية، إضافة إلى بقاء نسبة الإيرادات من

الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات ثابتة، في حين ارتفعت نسبة الإنفاق بين عامي 2008م و2015م. فهذه الأخيرة باعتبارها وسيلة لسد فجوة الإيرادات لبعض الدول الإفريقية في إطار التوجه نحو الأسواق المالية الدولية كمصدر بديل للتمويل، أدى إلى ارتفاع مستويات الديون، ففي غانا على سبيل المثال، زادت الديون الخارجية بنسبة 41% في عام 2016م نتيجة الاعتماد على الديون غير الميسرة واقتراض السندات الأوروبية السيادية.

إلى جانب ذلك، فقد ازداد العجز في الحساب الجاري في إفريقيا بشكل مستمر خاصة بين عامي 2009م و2015م، ونتيجة التقلبات في مكونات الحساب الجاري الإفريقي وخاصة الميزان التجاري بسبب تقلبات أسعار السلع الأساسية والصادرات، وقد عرف استمرار الاتجاه التصاعدي في عجز الحساب الجاري لإفريقيا في عام 2016م.

وقد اعتمدت إفريقيا بشكل كبير على مصادر أجنبية لتمويل العجز في الحساب الجاري منها الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المحافظ المالية، التحويلات والديون الخارجية.

على الرغم من أن تعبئة الإيرادات المحلية كانت منخفضة في إفريقيا عام 2015م، إلا أن بعض البلدان الإفريقية عالية المديونية أثبتت وجود علاقة إيجابية وقوية بين الاستثمارات العامة والدين حيث مثلت حصة الاستثمار العام من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا بنسبة 7.7% عام 2015م ، مما أدى إلى أن تراكم الديون في بعض البلدان الإفريقية قد عزز النمو الاقتصادي.

1-3 الواقع التجاري في إفريقيا

سجلت التجارة الإفريقية قفزة نوعية مهمة خلال عام 2017م نظرا لتحسن الظروف الاقتصادية الخاصة بها مقارنة بالنمو الحاصل في العالم، حيث اتجهت إفريقيا إلى خفض الرسوم الجمركية وتعزيز المؤسسات والسياسات بالرغم من مستوى انخفاض التجارة البينية الإقليمية مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، والتغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال. وقد سجلت بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كثافة متزايدة في المجال التجاري، حيث زاد نصيب

الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ثلاثة أضعاف، كما أنها تمثل ما نسبته 5% من التكامل التجاري البيني الإقليمي على مستوى الأسواق.

وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تعتبر بمثابة انطلاقة مهمة نحو التكامل البيني الإقليمي في إطار الثروة الطبيعية التي تتمتع بها البلدان الإفريقية، إلا أن هذا الوضع قد يؤثر على البلدان غير كثيفة الموارد الطبيعية فتصبح معرضة للطلب الإقليمي إذ تمثل الصادرات البينية الإقليمية ما نسبته 7% من الناتج المحلي، أما البلدان المصدرة للنفط فتمثل ما نسبته 1.5% فقط من الناتج المحلي، وهكذا فإن البلدان الإفريقية تكون محصنة من التداعيات الإقليمية لكنها أكثر عرضة للتداعيات العالمية.[3]

2- فرص الاستثمار في إفريقيا

تبدو آفاق الاستثمار في إفريقيا واعدة جدا، خاصة بالنسبة لصغار المستثمرين الذين يعانون في بلادهم كثرة التكاليف أو المنافسة الشديدة مع كبرى الشركات أو تقلبات السوق المستمرة، الأمر الذي يدفع بمعظم اقتصاديات البلدان الإفريقية للسعي نحو وضع سياسات وأطر لخلق بيئة مواتية لجذب الاستثمار في أراضيها.

2-1 بيئة الاستثمار في إفريقيا

سيتم عرضها من خلال النقاط التالية:

2-1-1 حجم السوق واحتمالات النمو: لاشك أن إقدام الدول الإفريقية على خلق تكتل اقتصادي من شأنه أن يعزز من الحصة السوقية أمام منتجات كل منها، وفي هذا الصدد فقد توسعت منطقة التجارة الإفريقية إلى سوق بلغ عدد سكانها 1.2 مليار نسمة وناتجها المحلي بقيمة 2.5 تريليون دولار، إلى جانب أنه يشمل جميع دول الـ 55 الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، مما يتوقع المحللون على المدى المتوسط سيكون لدى إفريقيا 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050م والذي يساهم في نمو اقتصادها ويعتبر فرصة كبيرة لأداء فعال يمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية. أما على مستوى التبادل التجاري الإفريقي، فتمثل التجارة البينية الإفريقية ما نسبته 16% من تجارة القارة، فيما وصل إلى ما نسبته 75% في دول الإتحاد الأوروبي، وما نسبته 25% إلى 30% في الدول الأسيوية، وقد توقع

رئيس مفوضة الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة ارتفاع مستوى التجارة البينية الإفريقية بحلول عام 2022م بنسبة 60% إذا ما تم إزالة التعريفات الجمركية.(4)

2-1-2 خطط اقتصادية كلية مستقرة: تسعى إفريقيا إلى تسخير جميع الإمكانات التي تدعم جذب الاستثمار في أراضيها من خلال زيادة الالتزام والدعم لتوجيه الدول الإفريقية في السياق العالمي، وذلك عن طريق خطة التكامل الإقليمي فضلا عن خطة عام 2063م والتي تعبر عن تطلع القارة الإفريقية في القضاء على الفقر والتحول الاجتماعي والاقتصادي للقارة للسنوات الخمسين القادمة، إضافة إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، وما يعرف بـ "القمم الخمس" كأحد ركائز خطة التحول في إفريقيا.(5)

كما أنه في ذات السياق ترغب معظم الدول الإفريقية في الاستفادة من مزايا التكتلات الدولية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها، ولذا تسعى كل دولة إفريقية لعقد اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي مثلا، وهو ما يؤثر على التزاماتها داخل التجمعات الإقليمية الإفريقية.(6)

2-1-3 الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار: إن توفر إطار قانوني وتنظيمي ينسق أنشطة الاستثمار الأجنبي من العوامل المؤدية إلى زيادة جذب المستثمرين والمؤثرة في اتجاهاتهم.(7)

ونجد أن إفريقيا من المشجعين على ذلك في إطار مشروع قانون الاستثمار الإفريقي والذي يحدد فيه حقوق والتزامات الدول الأعضاء وكذلك المستثمرين والمبادئ المتضمنة فيه في إطار سبعة فصول تشمل كل من: الأحكام العامة، معايير معاملة المستثمرين والاستثمارات، القضايا المتعلقة بالتنمية، التزامات المستثمرين، القضايا المتعلقة بالاستثمار، تسوية المنازعات، مسائل إجرائية وترتيبات مؤسسية. والهدف منه هو تشجيع وجود مناخ استثماري جذاب وتوسيع التجارة امتدادا إلى تحقيق النمو والتنمية في إفريقيا.(8)

2-1-4 بنية أساسية مناسبة: حيث تزخر الدول الإفريقية بتنوع مواردها سواء الطبيعية وغير الطبيعية، البشرية، والتي تجعل منها فرص استثمارية قوية، نعرضها في ما بعد.

2-2 عوامل جلب الاستثمار في إفريقيا

تلخص العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات والأكثر شيوعا في ثلاث مجموعات من العوامل: العوامل الاقتصادية، العوامل السياسية والعوامل القانونية والتنظيمية. وسنوضحها كما يلي:[9]

2-2-1 العوامل المحفزة الاقتصادية: تعتبر العوامل الاقتصادية للبلد المضيف أهم محفز للمستثمر، لما لها من تأثيرات على المشروع الاستثماري. منها:

– **حجم السوق المحلية ونموها:** يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي الطلب الجاري. أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان. والدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات.

– **استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية:** تتمثل السياسات الاقتصادية في كل من السياسة النقدية، المالية، الضرائب....، فالمناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمتاز باستقرار ووضوح ومصداقية للحكومات المتعاقبة بعدم التراجع عن السياسات السابقة للدولة يكون عاملا محفزا للاستثمار.

– **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** يعد نمو الناتج المحلي الإجمالي من العوامل المحفزة للاستثمارات الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسن في اقتصاد البلد المضيف.

– **معدل التضخم:** إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بالخارج، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى.

– **سعر الصرف:** يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات.

– **توفير اليد العاملة:** تسعى المؤسسات للبحث عن العمالة منخفضة التكاليف من أجل تعظيم الربحية، فالدول التي بها عمالة مؤهلة، مدربة فنيا ورخيصة التكاليف تكون محفزة لجذب الاستثمار إليها.

– **توفير البنية التحتية الملائمة:** وجود البنية التحتية الملائمة وفق المعايير الدولية يقلل من تكاليف الإنتاج ويكون حافزا لجذب الاستثمار.

– **توفر المناطق الحرة:** تعرف المناطق الحرة بأنها الجزء من أرض الدولة معزول بأسوار ويخضع إلى قوانين خاصة في ظل السيادة الكاملة للدولة، فبوجود هذه المناطق يستفيد المستثمر من الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة في هذه المناطق وإمكانية تسويق الإنتاج في أسواق الدول المجاورة.

2-2-2 العوامل المحفزة السياسية: ترتبط العوامل السياسية بالمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر. وتأخذ الأشكال التالية:

– التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض؛

– التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة؛

– فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج؛

– الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.

3-2-2 العوامل القانونية والتنظيمية: تعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات. وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي.

تختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها:

– الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية؛

– مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها؛

– حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية؛

– القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة، والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزا لجذب الاستثمارات الأجنبية لابد من وجود مقومات أهمها:

– وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر؛

– وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية؛

– وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

بالإضافة إلى أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب.

الحوافز الضريبية والمالية: رغم محدودية هذه الحوافز في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلا أنها في حالة وجود العوامل المحفزة السابقة يكون لها تأثير في جذب الاستثمارات:

– وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية؛

– خفض التعريفة الجمركية على الأصول الثابتة المستوردة؛

– التشجيع على تأسيس المشروعات الصغيرة؛

– توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة على المستوى العام.

قانون حماية الملكية الفكرية: يساهم بوجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي.

أجهزة الاستثمار الأجنبي: تنشىء الدول عادة أجهزة وهيئات حكومية تتولى تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية. وقد تكون بالاشتراك مع هيئات دولية للاستثمارات الأجنبية.

تعزيز الاتفاقيات والتعاون الاقتصادي الإقليمي: يعتبر التكامل الإقليمي من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن التكامل الإقليمي يعمل على إيجاد سوق إقليمي يساعد بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية.

الترويج الإلكتروني: نظرا للمنافسة القوية التي تواجه الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي يمكن لهذه الدول اعتماد الترويج الالكتروني لعرض إمكاناتها، فأصبح من السهل الحصول على البيانات والمعلومات الاستثمارية التي يحتاجها المستثمرون الأجانب حول الدولة.

خلصت دراسة لصندوق النقد العربي سنة 2008 لتحديد العوامل المحفزة على الاستثمار في الدول العربية إلى أن أهم العوامل تتمثل في تنوع سلة صادرات الدولة المضيفة أساسا، يتبعه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويليه تقليص الحواجز الجمركية وسعر صرف العملة مقابل الدولار الأمريكي. أما العوامل التي لم يكن لها تأثير يذكر فهي معدل نمو الناتج المحلي في سنوات الأساس ودرجة نمو السوق المالية في البلد، والاستقرار السياسي أو توقيع السلام مع دولة إسرائيل، وكذلك إقامة سوق إقليمية كما في دول تعاون الخليج.

وفي دراسة قام بها مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة، تم ترتيب العوامل وفق الاتي:

- **العامل الحاسم:** الوصول إلى التكتلات التجارية؛
- **عوامل هامة جدا:** مواقف الحكومة من الإستثمار الأجنبي، المخاطر السياسية، وجود شركاء محليين، المستوى العام للضرائب، الاستقرار النقدي والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- **عوامل هامة:** الوصول إلى الموردين، شبكة النقل، تكاليف العمل، تكلفة الأراضي، الحوافز الضريبية والمالية وجودة المهارات.

وفي دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، على عينة من المستثمرين في الدول العربية، تم تصنيف العوامل إلى خمس مجموعات هي:

المجموعة الأولى: الاستقرار السياسي والاقتصادي، البيروقراطية الإدارية وإجراءات التسجيل والترخيص، القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وعدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

المجموعة الثانية: توفر مناخ استثماري ملائم، توفر النقد الأجنبي، التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، نسبة العوائد على الاستثمار، توفر شريك محلي من القطر المضيف.

المجموعة الثالثة: توفر البنية التحتية وعناصر الإنتاج، توافر الاستقرار الأمني، ازدواجية الضرائب ومعدلات الضرائب، معدل التضخم، استعمال السلطة الحكومية وتوفر خرائط استثمارية.

المجموعة الرابعة: الدعم المالي والمعنوي من قبل البلد المضيف، الفساد الإداري، التكامل الاقتصادي، القيود على حركة رأس المال.

المجموعة الخامسة: توفر بنوك للمعلومات، توفر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار، مدى تنفيذ التزامات البلد المضيف للاستثمار، نسب معدلات الفائدة على التسهيلات الإنمائية ومدى كفاية الحوافز للاستثمارات الوافدة.

ويلاحظ مما سبق، أن العوامل المحفزة تشكل في مجموعها مايطلق عليه مناخ الاستثمار ولتحسينه وجذب الاستثمار الأجنبي للمشاركة في عملية التنمية للبلد المضيف يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزا. وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزا وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي، ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعني بالاستثمار الأجنبي.

2-3 مجالات الاستثمار في إفريقيا

تزخر الدول الإفريقية بتنوع مواردها سواء الطبيعية وغير الطبيعية، البشرية، والتي تجعل منها فرص استثمارية قوية، نعرضها في النقاط التالية:[10]

2-3-1 الاستثمارات الإستراتيجية التكاملية: والتي تمثل القطاع الزراعي والنشاطات التابعة له بهدف ضمان الأمن الغذائي لثلثي السكان في القارة الإفريقية أي ما يتراوح بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وما نسبته 40% من الإيرادات بالعملة الصعبة.

وتحرص إفريقيا في هذا الشأن تقديم أفضل الخيارات للمستثمرين قصد المساهمة في النمو الاقتصادي، خاصة وأنها تتمتع بما نسبته 35% مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها، إضافة لاشتهارها بالموارد المائية حيث يجري فيها 13 نهرا، إضافة لتنوع أقاليمها المناخية ومواسمها الزراعية التي تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي.

وإنه في ذات السياق، نجد إفريقيا من المبادرين في استثمار هذا القطاع من خلال تفعيل البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة في إفريقيا، والذي يلزم مسؤولي حكومات الدول الإفريقية بالاهتمام بتطبيقه وتوفير جميع الوسائل اللازمة لذلك.

من الواضح أن الزراعة في إفريقيا تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة لكنها تعاني من غياب إستراتيجية فيما يخص الموارد المالية والوسائل الفنية. ويمكن سد جزء من هذه الفجوة بالتعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية لصالح الطرفين، وذلك عن طريق شراكة مفيدة للطرفين يفرضها وجود فرص كبيرة للتكامل بين المنطقتين: بتوفير الموارد المالية والوسائل الفنية من الجانب العربي وتوفير المياه والأراضي واليد العاملة من الجانب الإفريقي.

2-3-2 الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية الأخرى: إن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي ومساحة تقدر بحوالي 30.190 مليون كم^2 تمتلك أكبر مخزون للعديد من المعادن والثروات غير الزراعية، فهي تحتوي على أزيد من 17 معدن من إجمالي 50 معدن في العالم باحتياطات ضخمة منها الذهب، الفوسفات، الألماس، المعادن البلاتينية والمنغنيز...الخ والتي تكون جد مرغوبة لدى الدول المتقدمة والدول الصاعدة.

إلى جانب ذلك توفر المحروقات في البلدان العربية وكذلك توفر تجربة مؤكدة في هذا الميدان، فإن تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع في أفريقيا يتم كذلك في إطار تكاملي مع استثمارات في قطاعات أخرى وبالبحث عن أكبر قيمة مضافة من خلال البتروكيماويات، من أجل تصديرها وتلبية لمتطلبات قطاعي المياه والزراعة.

وتمتلك دول خليج غينيا ما نسبته 4.9% من الاحتياطيات البترولية العالمية المؤكدة، أي حوالي 60 بليون برميل، وما نسبته 7.8% من احتياطيات الغاز الطبيعي، أي حوالي 400 بليون متر مكعب، كما تتمتع المنطقة بطاقة حرارية جوفية وكهرومائية. من هنا تظهر أهمية شراكة المنفعة المتبادلة "Win – Win " الدول العربية والدول الإفريقية في هذا المجال.

2-3-3 الاستثمارات الداعمة في إطار شراكة المنفعة المتبادلة: يمثل قطاع البنية الأساسية رهانا كبيرا للتنمية من جانب النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وكذا توفير الخدمات المختلفة، وتأتي في مقدمة هذه الاستثمارات مشاريع البنية الأساسية التي تعتبر من أولويات مشاريع نيباد قصد فك العزلة وتنشيط التبادل الاقتصادي والتجاري، كما أنه في ذات السياق تحتل إفريقيا المرتبة الأولى في العالم من حيث قلة وضعف الطرق المعبدة أي ما نسبته 16% من بين 1.8 مليون كيلومتر.

وتعتبر شراكة القطاعين العام والخاص، وجلب القطاع الخاص الأجنبي والمحلي من أفضل السبل لتنفيذ المنشآت الأساسية، فهو يلبي طلبين متكاملين ولكنهما مختلفين: توفير ديناميكية نشطة وأكثر مهنية من جهة، وجلب الاستثمارات الخاصة من جهة أخرى. ويجب أن تقوم هذه الشراكة على تكامل الأدوار بين الفاعلين، والتقاسم العادل للمخاطر والمنافع، وتوفر الثقة المتبادلة بين الشركاء. هذا، ونجد كذلك قطاع الاتصالات الذي شهد استثمارات عربية، قطاعا أساسيا للتنمية في الدول الإفريقية، وبصفة عامة يمثل تعزيز البنية التحتية في الدول الأفريقية رهانا كبيرا كما يمثل كسب هذا الرهان فرصة لتعاون عربي أفريقي ممتد.

3- الاستثمارات لبعض الدول العربية بإفريقيا

تسارع النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية على مدار الخمسة عشر عاما الماضية وزاد إلى حد كبير ما تتلقاه القارة من استثمار أجنبي مقارنة بما سبق، وقد حظي جزء من هذه النهضة الاستثمارية باهتمام كبير من طرف الدول العربية من خلال إجراء العديد من التجارب التي ساهمت في تحقيق نمو أفضل وأكثر إنتاجية في القارة الإفريقية.

3-1 المبادرات التنموية العربية الإفريقية

لقد عرفت العلاقات الدولية العربية والإفريقية تأسيس العديد من المبادرات التنموية، نذكر منها مايلي:[11]

- **تصميم آلية للتقييم الذاتي:** حيث أكد من خلالها القادة الأفارقة في بيان مشترك، قصد تعزيز امتلاك إفريقيا لبرنامجها التنموي الخاص.

- **مشروع مشاورات من أجل صياغة إستراتيجية الاستثمار في إفريقيا:** وهو مشروع استشاري أصدرته مفوضية الإتحاد الإفريقي، يهدف إلى اقتراح إستراتيجيات الاستثمار وسياساته التي يجب أن تعتمدها الدول الأعضاء من أجل تطوير القارة الإفريقية في ظل إستراتيجية شاملة تكون موجهة نحو التكامل الإفريقي.

- **البرنامج المتكامل لتنمية الزراعة في إفريقيا:** حيث يحث من خلاله للعمل المشترك في مجال الزراعة والغذاء، تم الاتفاق عليه بين الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي.

- **المنتدى العربي الإفريقي للتنمية:** يشارك فيه مسؤولون وخبراء وأكاديميون والغرف التجارية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الجانبين العربي الإفريقي.

- **مشروعات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا:** والهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان ورفع المعاناة عنهم، والتخفيف من حدة الفقر وتطوير الخدمات المختلفة.

- **المؤتمر الخليجي الإفريقي:** وهو مؤتمر يهدف إلى بحث القضايا والتحديات التي تعيق عملية تعزيز العلاقات بين قارة إفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي، وبحث آفاق التعاون الاقتصادي، إضافة إلى الارتقاء بعلاقات الجانبين على الصعيد السياسي والأمني والاجتماعي.

- **المشروعات الثنائية المباشرة:** وتتم بين عدد من الدول العربية والخليجية من جانب والدول الإفريقية من جانب آخر مثل المملكة العربية السعودية وقطر وبين الدول الإفريقية وبعض الشركات العربية.

- **قمة التعاون الإفريقي التركي:** والتي تهدف إلى تقييم ما وصلت إليه علاقات تركيا بإفريقيا ودولها ومن ثم تحديد الطرق والوسائل الكفيلة لتعزيز تلك العلاقات وتطويرها،

وذلك بمشاركة 49 دولة إفريقية وممثلي إحدى عشر منظمة إقليمية ودولية منها الإتحاد الإفريقي.

3-2 تجارب استثمارية لشركات عربية في إفريقيا

سنعرض مجموعة من الشركات العربية التي كان لها فرصة الاستثمار في القارة الإفريقية، ومن بينها ما يلي:[12]

- **مجموعة أونا- أومنيوم شمال أفريقيا بالمغرب:** يشمل مجال نشاط المجموعة في أفريقيا الصناعات الغذائية، وقطاع المناجم والصناعات المعدنية، والمصارف. إذ تعمل شركة المناجم التابعة للمجموعة في جمهورية الكونجو الديمقراطية بالشراكة مع كوستامين الكونغولية والتي لديها رخصتين لتنقيب الكوبالت وتقوم المجموعة بإعداد دراسات جدوى للتنقيب لمشروع باكودو بالجابون. وحصلت شركة لسيور كريستال التابعة للمجموعة وبالشراكة مع لسيور فرنسا على نسبة 34% من شركة "مصفاة أفريقيا" المتخصصة في تكرير النفط، كما توسع "التجارية وفا بنك" التابع للمجموعة في أفريقيا من خلال تواجده في السنغال وشراؤه فروع مجموعة "القرض الفلاحي Crédit Agricole" الفرنسية في أفريقيا.

- **شركة السويدي للكابلات بمصر:** استثمرت الشركة في قطاع الطاقة والكهرباء في أفريقيا وأنشأت مصانع في كل من: غانا، زامبيا، إثيوبيا، كينيا، نيجيريا، سيراليون، وأوغندا، لإنتاج عدادات قياس الطاقة الكهربائية وملحقاتها، وقد بدأت أعمالها بأفريقيا عام 1999م وتبلغ بعض استثمارات الشركة في المنطقة ما يلي:

- غانا: رأس المال المدفوع 5.5 مليون دولار ورأس المال العامل 8 ملايين دولار؛
- زامبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 5 ملايين دولار؛
- إثيوبيا: رأس المال المدفوع 3 ملايين دولار ورأس المال العامل 21 مليون دولار.

- **شركة زين بالكويت:** قامت الشركة في عام 2007م بشراء 75% من أسهم شركة "ويسترن تيليسيستمز ليمتد" في غانا مقابل 120 مليون دولار، وستتم عملية تملك الشركة من خلال وحدة سيلتل CELTEL التابعة لشركة زين والتي امتلكتها في عام 2005م مقابل 3.36 مليار دولار أمريكي، وتعمل شركة زين بالشراكة مع كل من القطاع الخاص

والحكومات في 15 دولة إفريقية: تشاد، الجابون، مدغشقر، الكونجو، سيراليون، الكونجو الديمقراطية، زامبيا، نيجيريا، كينيا، تنزانيا، بوركينا فاسو، غانا، النيجر، ملاوي، يوغندا، وقد استثمرت شركة زين في القارة الأفريقية حتى عام 2008م حوالي 7 مليار دولار ولديها 36.9 مليون مشترك وتعتبر الرائدة في مجال الاتصالات في 11 من أصل 15 دولة إفريقية التي تتواجد فيه.

الخاتمة:

باعتبار أن للاستثمار دورا مهما في تحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي، فان إفريقيا تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات أهمها:

– في القطاع الزراعي: تملك إفريقيا نسبة معتبرة من الأراضي الصالحة للزراعة مع توفر الموارد المائية، لكنه يجب توفير إستراتيجية إدارة الموارد المالية والوسائل الفنية عن طريق شراكة عربية افريقية؛

– تتوفر بعض الدول الإفريقية على المعادن الثمينة وتمتلك الدول العربية المحروقات، مما يستوجب شراكة منفعة متبادلة بينهما لخلق قيمة مضافة؛

– ضعف قطاع البنية الأساسية خاصة قلة الطرق المعبدة، مما يتطلب تنشيط التبادل التجاري بالاستثمار في مشاريع البنية الأساسية من خلال تعاون مشترك وذو منافع متبادلة بين الدول العربية والإفريقية.

وبناء على هذه النتائج الأساسية، يمكن تقديم التوصيات التالية:

يجب على الدول الإفريقية تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال:

- إلغاء الحواجز الجمركية؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية لجذب المستثمرين؛
- تقليل التكاليف لتنفيذ أنشطة الأعمال فيها.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

(1) African Economic Outlook, 2018.

(2) تقرير حول **المغرب في المرتبة الأولى كأفضل وجهة للاستثمار في إفريقيا عام 2017م**، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2018/12/8: www.quantumglobalgroup.com

(3) مصطفى ياسين وآخرون، **إفريقيا تتكاثف**، الوثيقة الصادرة عن صندوق النقد الدولي بشأن التداعيات "Regional Spillovers in Sub-Saharan Africa— Exploring Different Channels"، مجلة التمويل والتنمية 2018.

(4) **International trade in goods**, eurosta statistics explained, site web: http://ec.europa.eu

(5) **تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في إفريقيا**، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، الدورة 49، مارس 2018، ص 2

(6) الشيخ باي الحبيب، **الإقتصادات الإفريقية: أداء متطور وآفاق واعدة**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أفريل 2014 ص 6.

(7) منور أوسرير ونذير عليان، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 02، 2005، ص 118.

(8) **مشروع قانون الاستثمار الإفريقي**، إدارة الشؤون الاقتصادية، مفوضية الإتحاد الإفريقي، ديسمبر 2016.

(9) بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، 2012، ص ص 102-106.

(10) **سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا**، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، 2007، ص ص 24-30.

(11) سعد بن عبد الله الحميد، **الاستثمار في إفريقيا..آمال وتحديات**، مجلة قراءات إفريقية، العدد 04، سبتمبر 2009. تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني بتاريخ 2018/12/10: www.alukah.net

(12) **سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا**، مرجع سابق، ص ص 33-34.